مذكرة مفاهيمية وجدول الأعمال

اجتماع اللجنة التوجيهيّة للبرنامج المشترك

تعزيز فرص العمل الإنتاجي والعمل اللائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين

خلفية

على الرغم من تحقيق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلات متساوية تقريبًا في نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي والانخفاض الكبير في معدلات الأمّية لكل من الرجال والنساء، إلاّ أنّ المنطقة مازالت تكافح من أجل تحويل ذلك إلى مشاركةٍ متساوية في جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فيصنف التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2018 المنطقة في المرتبة الأخيرة عالميًا في المؤشر الإجمالي، وفي المرتبة الخامسة، متقدمةً على جنوب آسيا، في المشاركة الاقتصادية وتحظى المنطقة بأدنى معدلات على الصعيد العالمي في مشاركة الإناث في القوى العاملة، حيث تُقدّر بنسبة 19.7% في عام 2018 مقارنةً بـ 73.4% للرجال (إحصاءات منظمة العمل الدولية، 2018) ولذلك تستدعي الحاجة لإحراز المزيد من التقدّم في عدد من الجوانب المترابطة لزيادة المشاركة الاقتصادية للنساء وتشمل هذه الجوانب اتخاذ تحسينات مطلوبة في الأُطر التنظيمية القانونية وتعزيز السبل المتاحة للتدريب على المهارات وخفض أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وإعادة توزيعها (خفض التكلفة المرتفعة لرعاية الاطفال وكبار السن والأعمال المنزلية)، وتحسين فرصة الوصول إلى ظروف العمل اللائق وضمان تغطية التأمينات الاجتماعية (الأمومة والتقاعد) وتعزيز إتاحة الموارد (الأراضي والعقارات والتمويلات)، من بين أمور أخرى.

إنّ توسيع الفرص الاقتصادية للنساء يتسم بالأهمية، وبالتالي فهي عمليةً ذات نطاق واسع وتتطلب حصول النساء على صوتٍ وتمثيلٍ لهنّ في جوانب كثيرة أخرى من حياتهن ولا بُد من أن تُفهم تلك المتطلبات في سياق المرأة وحقوق العمل والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة الشاملة التي تحيط بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما يتماشى مع خطة التنمية المُستدامة لعام 2030، فيجب على السياسات والبرامج التي تسعى إلى زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة أن تبدأ بالتصدي للتمييز القائم على النوع الاجتماعي، الذي يسري على المستوى الفردي والأُسري والذي يجرّد النساء من سلطتهن ويرسّخ أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع.

وفي ظلّ ما سبق، تضافرت جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية، بالتشاور الوثيق مع النظراء الوطنيين وبالاستفادة من الشراكة معهم لوضع برنامجٍ متعدد الأقطار لتعزيز فرص العمل الإنتاجي واللائق للنساء في مصر والأردن وفلسطين.

وقد اختيرت البُلدان الثلاثة بناءً على العمل المتواصل لكلتا الوكالتين والالتزامات الحكومية تجاه المساواة بين الجنسين وانخراط المجتمع المدني. وتشمل الاستراتيجيات المُتخذة تعزيز القوانين والسياسات العادلة ذات الصلة بسوق العمل؛ وإشراك الجهات الفاعلة من القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي مع الالتفات إلى إشراك الرجال؛ وخفض العبء غير المتكافئ في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

وقد صُمِّم البرنامج للعمل على ثلاثة مستويات، كلية ومتوسطة وجزئية، وتنعكس في النتائج الثلاث التالية:

- النتيجة 1: وضع قوانين عمل وسياسات متصلة مراعية لمنظور النوع الاجتماعي موضع التنفيذ وأن تكون فعّالة.
- النتيجة 2: دعم القطاع الخاص المستجيب لمنظور النوع الاجتماعي الذي يجذب النساء إلى فرص العمل ويحافظ على بقائهن في العمل وترقّيهن المهني.
- النتيجة 3: مجابهة الصور النمطية حول مسؤوليات الرجال والنساء المتعلقة بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر.

تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية ميّزة نسبية متميزة إلى هذا البرنامج: فهيئة الأمم المتحدة للمرأة يمكنها أن تعزز ريادتها العالمية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وولايتها الثلاثية المعنيّة بالدعم المعياري وأنشطة الأمم المتحدة التنسيقية والتشغيلية والعلاقة الاستراتيجية مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص حركة حقوق المرأة، فضلاً عن القطاع الخاص من خلال مبادئ تمكين المرأة. أما منظمة العمل الدولية، فتحظى بهيكلية فريدة ثلاثية الأطراف وبولايةٍ لتعزيز توفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال من خلال معايير العمل الدولية وتعزيز العدالة الاجتماعية بما فيها المساواة بين الجنسين في سوق العمل وبذلك تقدم الوكالتان معًا خبرات مكثفة على الصعيد العالمي وكذلك على صعيد منطقة الدول العربية.

إنّ البرنامج المشترك المقترح يتماشى مع الأولويات الحكومية للبُلدان الثلاثة طبقًا لما هو منصوص عليه في وثائقها وبرامجها المتعلقة بالسياسة الاستراتيجية، ففي مصر، يُساهم البرنامج المشترك في استراتيجية التنمية المستدامة/ رؤية عام 2030 الخاصة بالبلاد، وعلى وجه الخصوص في ثلاث ركائز من بين أربعة في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، وتحديدًا (أ) التمكين الاقتصادي للمرأة (ب) التمكين الاجتماعي للمرأة (جـ) حماية النساء، مع توظيف 'المعايير الثقافية السائدة' و'التغيير التشريعي' كعوامل تمكين لرؤية الاستراتيجية ونهجها. أما في الأردن، يتماشى البرنامج مع رؤية الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2011–2020 الأردنية الرامية إلى تحسين مستويات المعيشة للمواطنين الأردنين من خلال زيادة فرص التوظيف ورفع الأجور وإضافة المزايا وإدخال تحسينات على الإنتاجية ومن المعروف أنّ تحقيق مثل هذه الرؤية يتطلب جهودًا متضافرة ومنسّقة على جانب الطلب (خلق الوظائف)، وعلى جانب العرض (توفير عمالة ماهرة)، وفي الإطار المؤسساتي (توفير القواعد واللوائح التنظيمية والحوافز التي تعمل الأسواق من خلالها) وتهدف وثيقة الأردن 2025، وهي رؤية واستراتيجية وطنية، إلى تحقيق نمو متوازن من خلال نظام اقتصادي أكثر تنوّعًا وتنافسيّة وإلى تعزيز دور النساء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في فلسطين، يُساهم البرنامج المشترك في أجندة السياسات الوطنية 2017–2022، ولا سيّما في الأولويات الواردة تحت المحور الثاني والمحور الثالث المتعلق بالإصلاح الحكومي والاستقلال الاقتصادي على التوالي فضلًا عن استراتيجية قطاع العمل 2017–2022.

ومن شأن البرنامج المقترح أن يُساهم في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة ، وتحديدًا "لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات" وعلاوة على ذلك، تنصّ خطة 2030 على حق النساء في الحصول على عمل لائق وأجر متكافئ من خلال الهدف رقم 8: بخصوص "تحقيق العمالة الكاملة والمُنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب

والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ" (الهدف 8–5). ومن الجوانب الملحوظة في أهداف التنمية المُستدامة أيضاً الهدف الرامي إلى "حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة" (الهدف 8–8) ويحظى البرنامج المشترك بتمويل جزئي من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية (سيدا) ويساهم مباشرةً في الاستراتيجية الإقليمية الخاصة بالتعاون الإنمائي السويدي مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2016–2020.

تمتدّ فترة البرنامج المشترك لأربع سنوات وقد بدأ التنفيذ في شهر كانون الثاني/يناير 2019 ومن أجل التحقق من المقترح من حيث الملائمة والكفاءة في وقت البدء به، فضلًا عن تحقيق إجماعٍ بين الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بشأن جوانب العمل ذات الأولوية في البُلدان الثلاثة، فقد أُجريت مرحلةٌ استهلالية وكان الغرض منها توثيق التطوير الشامل للبرنامج المشترك ووضع أُطر النتائج على المستوى القُطري ومراقبة إطار العمل وخطط العمل.

اللجنة التوجيهيّة للبرنامج المشترك

إنّ اللجنة التوجيهيّة المشتركة هي الهيئة الرئيسية المخوّلة بصنع القرارات المعنية بالبرنامج المشترك وتتألف اللجنة من ممثلين وممثلات عن النظراء الوطنيين ووكالتَي الأمم المتحدة والجهة أو الجهات المانحة للبرنامج المشترك وتُعد اللجنة التوجيهيّة المشتركة بمثابة الفريق المسؤول عن وضع التوصيات القائمة على إجماع الآراء الخاصة بالبرنامج عند الحاجة إلى توجيه، وبما يشمل اعتماد خطط العمل السنوية والموازنة والتوصيات المرفوعة بشأن مراجعات البرنامج التي توضع من أجل الموافقة النهائية عليها من طرف الجهة أو الجهات المانحة وترِد تفاصيل أوسع حول أدوار اللجنة التوجيهيّة المشتركة ومسؤولياتها والأعضاء الذين يحق لهم التصويت والأعضاء بصفة مراقبين في مسوّدة وثيقة الاختصاصات التي تحكم عمل هذه اللجنة وسوف تُشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصفتها الوكالة الرائدة في رئاسة اللجنة التوجيهيّة المشتركة مع ممثلين وممثلات عن الوكالات الحكومية الرئيسية وقد تأسست اللجنة التوجيهيّة المشتركة على المستوى الإقليمي ومن المتوقع أن تجتمع مرّةً كل سنة وتحظى أوّل لجنة توجيهيّة باستضافةٍ كريمة من المجلس القومي للمرأة في مصر.

الموعد:	**3 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 10.00 إلى الساعة 16.00**
المكان:	**فندق جيه دبليو ماريوت القاهرة، الطريق الدائري، ميراج سيتي، القاهرة، مصر**
المُشاركون والمشاركات:	**أعضاء اللجنة التوجيهية**
اللغة:	**العربية والإنجليزية**

جدول الأعمال

الرئيسة: سعادة الدكتورة مايا مرسي، رئيسة المجلس القومي للمرأة في مصر

الرئيس المُشارك: السيد معز دريد، المدير الإقليمي بالنيابة، المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية

الميسّرة : السيدة يانيكا فان دير غراف – كوكلر، المديرة الإقليمية المساعدة، المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية

من	إلى	الموضوع:	بواسطة:
الساعة 09.30	الساعة 10.00	تسجيل المشاركين والمشاركات	
الساعة 10.00	الساعة 10.10	ملاحظات ترحيبية يقدّمها الطرف المضيف	**سعادة الدكتورة مايا مرسي،** رئيسة المجلس القومي للمرأة، مصر
الساعة 10.10	الساعة 10.20	ملاحظات ترحيبية يقدّمها الطرف المضيف	**معالي السيد محمد سعفان** وزير القوى العاملة، مصر
الساعة 10.20	الساعة 10.30	الأولويات التنموية للوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**معالي السيد يان ثيسلف** سفير السويد في مصر
الساعة 10.30	الساعة 11.40	ملاحظات وكالات الأمم المتحدة المنفذة	**السيد معز دريد** المدير الإقليمي، بالنيابة في المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية والرئيس المشارك لاجتماع اللجنة التوجيهيّة للبرنامج المشترك **السيد فرانك هاجيمان** نائب المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية
الساعة 10.40	الساعة 11.40	ملاحظات الضيوف من المؤسسات العامة الوطنية من الأردن وفلسطين	**سعادة د. أمل حمد** وزيرة شؤون المرأة، فلسطين **السيد سامر سلامة** نائب وزير العمل، فلسطين **د. سلمى النمس** أمين عام المجلس القومي للمرأة، الأردن **السيد عبد الله الجبور** نائب الأمين العام، وزارة العمل، الأردن

			ممثل (TBC) وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين
الساعة 11.40	الساعة 12.15	استراحة	
الساعة 12.15	الساعة 12.30	دور اجتماع اللجنة التوجيهيّة للبرنامج المشترك	**السيدة يانيكا فان دير غراف – كوكلر** نائبة المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية
الساعة 12.30	الساعة 13.00	عرض تقديمي للنتائج الرئيسية الخاصة بالمرحلة الأوّلية من البرنامج المشترك	**السيد إدوارد لوتون** مستشار خارجي / خبير في القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتوظيف
الساعة 13.00	الساعة 14.00	تأملات أعضاء اللجنة التوجيهيّة حول البرنامج المشترك	**أعضاء اللجنة التوجيهيّة – ممثلون وممثلات من المؤسسات الوطنية والنقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل والمجتمع المدني**
الساعة 14.00	الساعة 14.15	التوصية باعتماد التقرير الأوّلي للبرنامج المشترك	**أعضاء اللجنة التوجيهيّة**
الساعة 14.15	الساعة 14.30	الملخص وملاحظات ختامية	**السيدة يانيكا فان دير غراف – كوكلر** المديرة الإقليمية بالنيابة، المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية
14.30	16.00	استراحة غذاء	

يحظى البرنامج المشترك بتمويلٍ سخي ويُنفّذ بالشراكة مع: السويد Sverige